المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف ندوة «قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي»

24 شباط/ فبراير 2018

أنماط التعبئة في القدس ودور السلطة الفلسطينية

دانا الكرد

ملف ندوة: " قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي"

ورقة بعنوان: " أنماط التعبئة في القدس ودور السلطة الفلسطينية"

سلسلة: ملفات

دانا الكرد | سبتمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

المبنى رقم 196

شارع الطرفة (800)

منطقة 70، وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: 44199777 974+

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة	1
أولًا: التماسك الاجتماعي وأهميته	2
ثانيًا: المسار التاريخي للحراك الفلسطيني قبل السلطة الفلسطينية	4
ثالثًا: التطورات التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية	7
رابعًا: الانتفاضة الثانية	9
خامسًا: القدس اليوم	10
خاتمة	14
المراجع	15

أنماط التعبئة في القدس ودور السلطة الفلسطينية

دانا الكرد[1]

مقدمة

منذ انطلاق الانتفاضة الثانية في عام 2000، توقفت مؤسسات السلطة الفلسطينية عن العمل في القدس، ووجد فلسطينيو المدينة أنفسهم في عزلة عن قادتهم داخل الضفة الغربية. وبات لزامًا عليهم التصدي للممارسات القمعية وسياسات التشريد الإسرائيلية، في غياب أي أدوات منظمة تساعدهم على المقاومة. ما عادت المؤسسات التقليدية أو غير الرسمية التي كانت قائمة في الماضي موجودة، أو أنها باتت تعاني ضعفًا شديدًا.

تحديدًا، تلقّت المؤسسات، وكذلك التلاحم الاجتماعي، في القدس، ضربة قوية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، ومع تزايد تحوّلها إلى "مقاول من الباطن" لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، لجأت السلطة إلى تسريح فلسطينيي القدس وقوّضت المؤسسات التقليدية التي كانت تتولّى الإشراف على المجتمع المقدسي. ولا يزال الإرث الذي خلفّه دور السلطة الفلسطينية في القدس بين عامي 1993 و2002 ماثلًا إلى يومنا هذا، بينما يناضل المقدسيون في أجواء من التفكك الاجتماعي وفقدان القدرة على الحركة.

مع ذلك، أُبعدت السلطة الفلسطينية عن القدس في بداية الانتفاضة الثانية. وبعد إغلاق مؤسسات السلطة في المدينة، أدّت النوايا الإسرائيلية لقمع المقدسيين، دونما قصد، إلى فتح أفاقٍ جديدة أمام المقدسيين لرصّ الصفوف والعمل الجماعي. ومنذ إبعاد السلطة الفلسطينية عن القدس في عام 2002، لم يتخلَّ فلسطينيو المدينة عن النضال، لكنهم بدؤوا في تنظيم أنفسهم وإحياء المؤسسات التقليدية والتصدي لسياسات الاحتلال والتشريد الإسرائيلية.

---

[1] باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أولًا: التماسك الاجتماعي وأهميته

يمكن تعريف التماسك الاجتماعي بأنه تعاون مُعزّز بين الجماعات وقدرة على العمل الجماعي تغذيها خيارات مشتركة[2]. ولمستوى التماسك أو الترابط الاجتماعي في المجتمع أثر عميق في مجموعة منوّعة من النتائج. فالمجتمعات الضعيفة الترابط تجد صعوبة في ممارسة العمل الجماعي على نطاق جماهيري واسع.

في فلسطين على وجه الخصوص، يُظهر تحليل السجل التاريخي وجود مستويات عالية من الترابط الاجتماعي، سهّل انطلاق الانتفاضة الأولى في عام 1987 التي تميّزت بمستوى عالٍ من التنسيق والتواؤم. في المقابل، أدّى تدني مستويات التماسك الاجتماعي إلى ضعف الأثر والتنسيق في الانتفاضة الثانية. ويتفق الناشطون اليوم على أن التماسك الاجتماعي أو غيابه يُعدّ شاغلًا رئيسًا يؤثر في قدرتهم على الانخراط في العمل السياسي[3]. ويعزى تراجع هذا التماسك بشدّة إلى القمع الإسرائيلي وفساد السلطة الفلسطينية.

مع ذلك، وعلى الرغم من أثر ضعف التماسك الاجتماعي في العمل الفلسطيني الجماعي، ما زلنا نشهد أعمال احتجاج وحراكًا اجتماعيًا فاعلًا في مجالات محددة، مع أنها في غالبية الأحيان تفتقر إلى الاستمرارية. فكيف نبرر عدم وجود احتجاجات مؤثرة في ظل الاحتلال والفصل العنصري الذي يواجه الفلسطينيين في الوقت الراهن؟ أعتقد أن لمصدر الإستراتيجية السلطوية، وتحديدًا تدخّل السلطة الفلسطينية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، أثرًا في التماسك الاجتماعي يفوق أثر القمع الإسرائيلي.

لا يعني هذا أن القمع الإسرائيلي هامشي؛ فالحقيقة أن القمع من دولة ذات سيادة مثل إسرائيل أشد ضررًا وتأثيرًا من قمع نظام شبه سيادي مثل السلطة الفلسطينية. كما أن هذا الطرح لا يعني المساواة بين دور السلطة الفلسطينية ودور إسرائيل في معاناة الفلسطينيين. ومن وجهة النظر القانونية والأخلاقية، تتحمّل إسرائيل مسؤولية

---

[2] Dana El Kurd, "International Involvement and Authoritarian Consolidation: The Case of the Palestinian Authority," Doctoral dissertation Unpublished, The University of Texas at Austin, Texas, 2017, pp. 25-26.

[3] International Crisis Group, "Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem," *Middle East Report*, no. 135 (20 December 2012), pp. 11-14, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/xFESAR

أعمال العنف وما يعانيه الشعب الفلسطيني من مصاعب[4]. مع ذلك، أرى أن ردات فعل المجتمعات تجاه قمع يمارسه نظام محلي، يختلف عن موقفها من قمع يمارسه محتل خارجي.

يواجه الفلسطينيون اليوم درجات مختلفة من الاستبداد والتعسّف من السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ففي المنطقة (أ)، على سبيل المثال، يواجه الفلسطينيون إستراتيجيات السلطة الفلسطينية بصورة مباشرة. وفي المنطقة (ب) تُمارس السلطة تأثيرًا أقل بسبب شرط اقتسام السلطة مع المحتل الإسرائيلي. أما في المنطقة (ج)، فلا يُسمح للسلطة الفلسطينية بأي دور، ويواجه الفلسطينيون هنا القمع الإسرائيلي منفردًا. أما وضع القدس، فيمثل حالة خاصة لبقائها خارج مفاوضات السلام، على الرغم من أنها تشابه إلى حد كبير المنطقة (ج) من حيث غياب تدخّل السلطة الفلسطينية. يواجه فلسطينيو القدس الإستراتيجيات الإسرائيلية وأثر السلطة الفلسطينية المتراجع مع مرور الوقت، لكن تتعامل إسرائيل مع القدس بطريقة مختلفة عن باقي مناطق الضفة الغربية، لأن القدس الشرقية مدينة مختلطة، حيث تتجاور فيها الأحياء العربية والإسرائيلية. لهذا، عندما تقمع إسرائيل فلسطينيي القدس، عليها أن تتحمل مضاعفات ذلك على سكانها اليهود.

لتوضيح سبب ظهور الاحتجاجات في القدس، على الرغم من أعمال القمع الإسرائيلية، أستخدم مفهوم آصف بيّات حول "اللاحركة"، والتي يُعرّفها بأنها "أعمال جماعية للاعبين غير جماعيين". تجسّد هذه الحركات "ممارسات مشتركة لعدد كبير من الأشخاص العاديين الذين تفضي نشاطاتهم المبعثرة المتشابهة إلى إحداث تغيير اجتماعي"[5]. لهذا، وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسة موحّدة أو أدوات منظمة كالسابق، يستطيع المقدسيون توجيه مظالمهم في لحظات رئيسة. وبهذه الطريقة، يستطيعون استخدام تلك "اللاحركات" التي تندلع بين حين وآخر، للتعبير عن احتجاجاتهم ضد الممارسات الإسرائيلية والمطالبة بالتغيير. وتظهر اللاحركات في القدس لأنها لا تتطلب درجة عالية من التنسيق أو الترابط المجتمعي؛ إذ تنطلق على نحوٍ غير متناسق على المستوى الفردي.

---

[4] International Committee of the Red Cross, "Occupation and International Humanitarian Law: Questions and Answers," 4/8/2004, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/ZtDnwP

[5] Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford: Stanford University Press, 2010), p. 14.

يمكن لهذه الحركات أن تكون مؤثرة، لكن في ظروف محددة فحسب. ويمكنها، تحديدًا، أن تُحدث تغييرًا عندما يكون نطاق القضية أو المَظلمة القائمة محصورًا ضمن إطار زمني محدد. من جهة أخرى، تصعب استدامة التغيير السياسي في المدى البعيد من خلال اللاحركة، لأن الأهداف الطويلة الأمد تستلزم غالبًا مستوى عاليًا من التنسيق والتماسك الاجتماعيَّين القويَّين. يؤدي الانقسام في الحركات الاجتماعية أو الانتفاضات إلى الإفساد وغياب التوافق على اقتسام إستراتيجيات الحركة، بينما يساعد وجود التماسك في الإبقاء على جبهة متّحدة تستطيع الحركة من خلالها تحدي معارضيها على نحو فاعل. لهذا، تستطيع اللاحركات في القدس التعبير عن مظالمها وإحداث تغيير في المدى القريب، لكن التماسك الاجتماعي الضعيف والقمع الإسرائيلي المستمر يجعلان هذه اللاحركات غير كافية لتحقيق أي أهداف سياسية طويلة الأمد.

ثانيًا: المسار التاريخي للحراك الفلسطيني قبل السلطة الفلسطينية

قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، كانت الضفة الغربية بأكملها وقطاع غزة خاضعَين للاحتلال العسكري المباشر. فعندما احتلت إسرائيل ما بقي من فلسطين التاريخية في عام 1967، بُنيت المستعمرات داخل هذه الأراضي، ما أدى إلى تجدد الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبحلول الثمانينيات من القرن الماضي، رسمت الحكومة الإسرائيلية حدود القدس على أساس التوسع الذي حدث من جرّاء الاحتلال. وعنى ذلك التوسعَ في بناء المستوطنات وزيادة معاناة الفلسطينيين وحرمانهم[6].

واجه فلسطينيو القدس عددًا من القضايا المُلحّة في هذه الفترة، أهمها أنهم أصبحوا مواطنين تحت الاحتلال لا يتمتعون بوضعية "الإقامة الدائمة"، ما جعلهم في وضع إنساني غير مستقر ومعرّضين للترحيل والأعمال العقابية. ورفضت غالبيتهم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة، وقاطعوا الانتخابات البلدية خشية منح الشرعية للاحتلال[7]. وحاولت السلطات الإسرائيلية استقطاب الفلسطينيين داخل القدس من خلال تعيين مخاتير،

[6] التركيز على الضفة الغربية في هذه الدراسة يستند إلى حقيقة أن ليس للسلطة الوطنية الفلسطينية أي نفوذ فعلي في قطاع غزة، وذلك منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006. وعلى الرغم من وجود نوع من التنسيق المحدود بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس خارج حدود الضفة الغربية، فإنه لا يمكن التشبيه بين هاتين الحالتين عمومًا. لذا، تقتصر هذه الدراسة على الضفة الغربية.

[7] "Extreme Makeover? (II)," p. 9.

جرى انتقاؤهم بعناية، قادةً محليين لمساعدة الاحتلال في التحكم في المجتمع الفلسطيني، لكن، كما يشير أحد التقارير، "لم يكتسب المخاتير أي شرعية وكان ينظر إليهم بعين الريبة وعدم الثقة على نطاق واسع نظرًا إلى علاقاتهم بالدولة"[8].

في الوقت نفسه، واجهت الأشكال الأخرى من النشاط السياسي قمعًا شديدًا. فخلال الانتفاضة الأولى مثلًا أطلق وزير الدفاع الإسرائيلي، إسحاق رابين، ما عرف بسياسة "القبضة الحديدية" ضد أي شكل من أشكال التوجّه الوطني الفلسطيني أو النشاط السياسي[9]. كان الفلسطينيون الذين يُشكّ في انخراطهم في أي نشاط سياسي يواجهون الاعتقال أو هدم البيوت أو الإبعاد. وفي القدس، بدأت بعض العائلات في تنظيم أحيائها أو مناطقها في لجان محلية، وحاول المقدسيون استخدام تلك المؤسسات غير الرسمية لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بتوفير الخدمات الأساسية. ومع تعاظم قوة تلك اللجان وممارسة الضغط على البلدية الإسرائيلية لتوفير الخدمات، أخذت تمارس أدورًا "اجتماعية وتربوية وثقافية محددة"[10]. وبهذا استخدمت هذه التنظيمات أداةً للدفاع عن حقوق المواطنين. كما أسس فلسطينيو القدس "بيت الشرق" الذي أصبح قناة مهمة للتواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين التاريخية.

على الرغم من هذه المحاولات الرامية إلى مواجهة الوضع السياسي، أدّى القمع الإسرائيلي المصحوب بالتضييق الاقتصادي إلى مستويات غير مسبوقة من العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة. انفجرت تلك التوترات لتأخذ شكل انتفاضة فلسطينية. وبينما قامت القوات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين التاريخية بتنسيق نشاطاتها التكتيكية مع القوات الموجودة على الأرض، كانت التنظيمات المحلية والمؤسسات مسؤولةً مباشرة في البداية عن تنظيم الانتفاضة والدفاع عن مبادئها وتسهيل تقدّمها خلال أعوامها الأربعة[11]. فضلًا عن ذلك، استأثرت مراكز المدن في الفترة التي سبقت إنشاء السلطة الفلسطينية بجزء كبير من الحشد السياسي المناوئ

---

[8] Ibid.

[9] Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York, W.W. Norton, 2001), pp. 461-462.

[10] "Extreme Makeover? (II)," p. 9.

[11] أقرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة جملة من الإستراتيجيات للمقاومة غير المسلحة والعصيان المدني، وحددت هاتان الصفتان طبيعة الانتفاضة، إجمالًا، طوال فترة الانتفاضة (1987-1991).

للاحتلال الإسرائيلي[12]. كان سكان الكثير من المدن الرئيسة في الضفة الغربية بين أوائل من استجابوا لنداء القيادة الوطنية الموحدة[13]. وكانت القدس إحدى أهم بؤر النشاط خلال تلك الفترة، كونها معقل التحشيد المؤيد لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والعاصمة التي تتجه صوبها أنظار الشعب الفلسطيني[14]. كما كانت القدس أيضًا أداة فاعلة للتنسيق بين الأحزاب الموجودة على الأرض ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن إستراتيجيات المقاومة[15].

ظهرت المؤسسة الرئيسة المنظِّمة للانتفاضة، القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، من خلال تقديم الدعم ومشاركة حركة "فتح" والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني[16]. كانت مستويات التماسك والترابط العالية داخل الأراضي الفلسطينية والقدس تعني لغالبية المشاركين في الانتفاضة التمسك بالمبادئ التي وضعتها القيادة الوطنية الموحّدة[17].

بوجه عام، كان فلسطينيو المدن والمخيمات القريبة يمثلون الجانب الأكبر ممن شاركوا في الانتفاضة، خصوصًا في القدس. وبحسب أحد التقارير، أدّت القدس "دورًا مهمًا في تنظيم الانتفاضة الأولى". كما قام الزعماء السياسيون المقدسيون، أمثال فيصل الحسيني، بدور مهم كقنوات تواصل في التنسيق مع قيادة منظمة التحرير

---

[12] Amal Jamal, *The Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967-2005* (Indiana: Indiana University Press, 2005), pp. 30-54.

[13] Ken Stein, "The Intifada and the Palestinian Uprising of 1936-1939: A Comparison of the Palestinian Arab Communities," in: Robert Freedman (ed.), *The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers* (Florida: University Press of Florida, 1991).

[14] "Extreme Makeover? (II)," p. 6.

[15] Joe Stork, "The Significance of Stones: Notes from the Seventh Month," in: Zachary Lockman & Joel Beinin (eds.), *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation* (Boston, MA: South End Press, 1989), pp. 70-73.

[16] Wendy Pearlman, "Precluding Nonviolence, Propelling Violence: The Effect of Internal Fragmentation on Movement Protest," *Studies in Comparative International Development*, vol. 47, no. 1 (March 2012), pp. 23-46.

[17] "Extreme Makeover? (II)," pp. 6-9.

الفلسطينية. ويبدو هذا الدور الناجح في أثناء الانتفاضة الأولى جليًا في أن "الأعضاء المقدسيين في فتح احتلوا مناصب مختلفة في القيادة الوطنية الفلسطينية"[18].

ثالثًا: التطورات التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية

طرأ تغير ملحوظ على أنماط التعبئة داخل الأراضي الفلسطينية في الفترة التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من عدم وجود أي تمييز بين مختلف المناطق الفلسطينية قبل إنشائها، أُخضعت لخطط إدارية مختلفة بعد تقسيمها إلى المناطق (أ، ب، ج). سيطرت السلطة الفلسطينية على المنطقة (أ) بأكملها والتي تمثل 3 في المئة من إجمالي الأراضي المحتلة عام 1967 و60 في المئة من عدد السكان. كما شاركت في السيطرة على المنطقة (ب) (25–23 في المئة من الأراضي و30 في المئة من عدد السكان)، لكنها تخلّت عن السيطرة الكاملة في المنطقة (ج) لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي (72–74 في المئة من الأراضي و10–15 في المئة من عدد السكان)[19]. اتخذ قرار تخصيص السيطرة على هذه المناطق على أساس كثافة المستوطنات في كل ناحية وليس على أساس الاختلاف بين الفلسطينيين الذي يعيشون فيها. وفي الحصيلة، أهملت أرياف المنطقتين (ب، ج) من الناحية السياسية، بسبب تدني مستوى السيطرة فيها[20].

كما اتخذ الوضع في القدس شكلًا فريدًا. ففي القدس الشرقية تنازلت إسرائيل ضمنيًا عن بعض الأراضي لمصلحة مؤسسات السلطة لتمكينها من توفير الخدمات الأساسية التي يتعذّر على إسرائيل تقديمها للفلسطينيين. وسُمح للسلطة بمستوى محدد من التدخّل في مؤسسات القدس الشرقية، كجامعة القدس و"بيت الشرق"، إضافة إلى مقار منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة بحكم الواقع في القدس، التي كانت تضم عددًا من المشروعات والمبادرات[21]. كما سمحت الحكومة الإسرائيلية لمسؤولي الأمن الفلسطيني بمستوى محدود من السيطرة على السكان الفلسطينيين،

---

[18] International Crisis Group, "Who Governs the West Bank? Palestinian Administration under Israeli Occupation," *Middle East Report*, no. 32 (28 September 2004), p. 3, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/cCTxjf

[19] Jamal, pp. 30–45.

[20] "Extreme Makeover? (II)," pp. 1–2.

[21] Ibid., p. 2.

خصوصًا في مجال مكافحة الجريمة والنزاعات بين الفلسطينيين[22]. وعلى الرغم من أنه كان للسلطة الفلسطينية اليد الطولى في سياسة القدس خلال هذه الفترة، ظل المشهد خاضعًا لسيطرة القيادة المحلية التي تنحدر من العائلات الكبيرة التي تشكل النخبة المقدسية. هؤلاء القادة، بمن فيهم فيصل الحسيني مثلًا، كانوا يملكون ما يكفي من "الكاريزما" والدعم المحلي ليشكلوا "مركزًا للمنافسة السياسية" مع المقار التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في رام الله[23]. لهذا، على الرغم من التدخّل المتعاظم من السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة، ظل العمل السياسي في القدس مستقلًا نسبيًا مقارنة ببعض أجزاء الضفة الغربية الأخرى أو قطاع غزة. ووصفت القدس لفترة من الزمن بعد اتفاق أوسلو بأنها "مركز الثقل" بالنسبة إلى السياسة الفلسطينية[24].

على الرغم من ذلك، كان لتكاثر مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وإلى حد ما في قطاع غزة، تأثير في المؤسسات في القدس، وفي أهمية القدس أيضًا للسياسة الفلسطينية عمومًا. وبعد عام 1993، أدى نمو السلطة إلى انحسار دور المؤسسات غير الرسمية التي كانت تعتمد على العائلة أو الروابط الاجتماعية. وسرعان ما فقدت الشبكات العائلية التي أنيطت بها مسؤولية تنظيم جهود الانتفاضة الأولى "ثقلها السياسي". واشتكى الناشطون من أن القادة التقليديين ما عادوا يحسّون بمسؤولية تنظيم مواطني القدس. وعوضًا عن ذلك، أصبح القادة السياسيون في المؤخرة داخل مقار رام الله، وأخذوا يبحثون عن "المكاسب" المهنية بدلًا من المصلحة العامة[25]. وبصورة عامة، باتت المؤسسات التقليدية في القدس تعاني الضعف والترهل، وحل مكانها مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية، تُدار من رام الله. وأخذت هذه المؤسسات تصارع للتغلب على انعدام كفاءتها، ومشكلاتها بما في ذلك الفساد والمحسوبيات. ومن ثمّ، ما عادت قادرة على مجابهة تحديات القدس أو تمثيل المقدسيين.

---

[22] Ibid., p. 3.

[23] Ibid., p. 2; Akin Unver, "What Twitter can tell us about the Jerusalem protests," *The Washington Post*, 28/8/2017, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/3pffQZ;

سامي الشامي، "حملات إسناد المرابطين ودعم الأقصى على مواقع التواصل مستمرّة"، **العربي الجديد**، 2017/7/21، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/46S6V3

[24] "Extreme Makeover? (II)," p. 9.

[25] Pearlman, pp. 23–46.

رابعًا: الانتفاضة الثانية

بدا التغير في القدرة على التعبئة في الأراضي المحتلة عمومًا والقدس خصوصًا بصورة أكثر وضوحًا في الانتفاضة الثانية. وعندما انفجرت الاحتجاجات من جرّاء الاستفزازات الإسرائيلية، كان أسلوب انتشار الانتفاضة مغايرًا بصورة كبيرة، مقارنة بأنماط الحشد السابقة. وتشير دراسات عدة إلى تميّز هذه الانتفاضة بالاستقطاب بين الفلسطينيين في الإستراتيجيات والأهداف[26]. وهيمنت مجموعات المقاومة الإسلامية على بعض مراكز المدن، بينما ظل بعضها الآخر معاقل لحركة "فتح"، لكنها انفصلت عن السلطة الفلسطينية[27].

أما في القدس، فأُحبطت جهود العمل الجماعي مقارنة بما ساد في أثناء الانتفاضة الأولى. واعتمد فلسطينيو القدس بصورة كبيرة على المقاومة المسلحة أو الأعمال الفردية. والحقيقة أن غالبية إصابات الإسرائيليين على يد المقدسيين كانت نتيجة هذه المقاومة[28]. وعلى عكس الانتفاضة الأولى التي أدّت القدس فيها دورًا رئيسًا، لم يكن للمؤسسات المقدسية الدور الفاعل نفسه في الانتفاضة الثانية، إذ ظل معظم المقدسيين صامتًا[29].

إضافة إلى انخفاض معدل التعبئة في بعض مناطق الأراضي الفلسطينية، تميّزت الضفة الغربية والقدس بعد إنشاء السلطة الفلسطينية أيضًا بمعدلات استقطاب أكبر بكثير. وأشار أحد الكتّاب إلى أن تدخّل السلطة الفلسطينية في شؤون المجتمع الفلسطيني، على سبيل المثال، أدّى إلى انقسامات بين الأطراف المشاركة وتراجع مستويات الثقة بينهم[30]. وتجلّى الانقسام في أثناء الانتفاضة الثانية في التبدد المطلق للانتفاضة. لم يقتصر التجاذب على الإستراتيجيات والأهداف، بل وصل إلى حد توجيه السلاح. وترى دراسات عدة أن الانقسام والتجاذبات التي أصابت المجتمع الفلسطيني على أنها تفسير رئيس لتفشّي العنف في الانتفاضة الثانية[31]. وحتى معاقل حركة

---

[26] Ibid.

[27] International Crisis Group, “Ruling Palestine II: The West Bank Model?” *Middle East Report*, no. 79 (17 July 2008), accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/5VhhV5

[28] “Extreme Makeover? (II),” p. 1.

[29] Ibid., p. 9.

[30] Amaney Jamal, *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), pp. 1-14.

[31] Wendy, pp. 23-46.

"فتح" المؤيدة للسلطة الفلسطينية، انفصلت عنها في بداية الانتفاضة، ما أدى إلى شيء من الخروج على القانون في أجزاء مهمة من الضفة الغربية[32]. وفي القدس عرقلت الانقسامات عمليات الحشد إلى حد كبير. وأشار أحد قادة الانتفاضة في القدس، مروان البرغوثي، إلى أنه على الرغم من محاولات بدء صِدام مع قوات الاحتلال الإسرائيلية وإطلاق الانتفاضة، أدى "الانقسام في الرأي" بين الفصائل السياسية إلى فشل محاولاته لتحقيق هذا الهدف[33]. وعلى الرغم من انتشار بعض التظاهرات الاحتجاجية المبدئية، كانت الفصائل الموجودة في القدس وأجزاء أخرى من المنطقة (ج) منقسمة جدًا بشأن أفضل إستراتيجيات التعاون. ولم تفلح محاولات الاحتجاج في الاستمرار، وتحوّل معظم النشاط في تلك المناطق إلى أعمال عنف متفرقة من جرّاء الانقسامات.

خامسًا: القدس اليوم

حصل تغير في البنية التنظيمية الفلسطينية في القدس بعد الانتفاضة الثانية. وبدأت إسرائيل تأخذ منحى عدوانيًا متصاعدًا ضد العمل الفلسطيني الجماعي وتنظيماته، فأغلقت "بيت الشرق"، تاركة المقدسيين في عزلة متزايدة عن قيادتهم. كما لجأ جهاز الأمن الإسرائيلي المكلّف بالتصدي لأعمال "التخريب السياسي" إلى إدراج أي معارض للاحتلال الإسرائيلي في لائحة المستهدفين[34]. لهذا أضحى الفلسطينيون الذين ينتمون إلى مختلف التوجهات هدفًا للقوات الإسرائيلية في القدس. وأصبحت الأحزاب والفصائل الفلسطينية اليوم مفككة وشبه مغيّبة داخل القدس[35]. وما عادت السلطة الفلسطينية قادرة على التدخّل أو تقديم الخدمات أو الدفاع عن أبناء القدس عبر مفاوضات السلام. وبدورها، استغلت الحكومة الإسرائيلية ذلك الفراغ السياسي لممارسة سياسات التشريد العدوانية. وأدّت هذه الظروف مجتمعةً إلى زيادة معاناة المواطنين أمام محدودية المؤسسات السياسية اللازمة لمعالجة يأسهم وإحباطهم. كما زادت حقيقة عدم السماح لبروز قيادة بديلة من الشعور باليأس والحرمان في القدس الشرقية[36].

---

[32] Barry Rubin & Judith Rubin, *Yasir Arafat: A Political Biography* (New York: Oxford University Press, 2003), pp. 185-215.

[33] Ibid., p. 205.

[34] "Extreme Makeover? (II)," p. 1.

[35] Ibid., p. 6.

[36] Ibid., p. 4.

مع ذلك، تستمر جهود الحشد والتعبئة على نطاق واسع وعلى نحو أكثر تنسيقًا في القدس على الرغم من هذه التحديات. والتفّ المقدسيون وانتظموا حول تنظيمات دينية شعبية، بعيدًا أحيانًا عن مؤسسات السلطة الفلسطينية. واستطاعوا تنظيم أنفسهم بأقصر الطرق للتعبير عما يعانونه من ظلم، وكي يضغطوا على الحكومة الإسرائيلية للإقرار ببعض الموضوعات المهمة. وغالبًا ما تكون هذه المحاولات ذات طابع "محلي جدًا" وتحدث تقريبًا على "مستوى الأحياء وحسب"، بالاعتماد على "جهود فردية محددة" بسبب غياب قيادة مركزية[37].

يعني غياب تدخّل السلطة الفلسطينية في المدينة أن المقدسيين أصبحوا أكثر تحررًا من القيود السياسية التي فرضتها عليهم القيادة الفلسطينية. وهم يعملون اليوم على إحياء بعض هذه المؤسسات غير الرسمية، بما في ذلك الشبكات الأسرية. كما بدؤوا في تجريب بعض أشكال التنظيم المحلي، كإعادة تنظيم "اللجان الشعبية" في أحياء محددة من المدينة وأنشؤوا دوريات أمن محلية واتحادات آباء وغيرها[38]. وعلى أقل تقدير، أصبح في إمكانهم الدعوة إلى الاحتجاجات، وأنهم متيقنون من انضمام جمهور واسع من أبناء القدس إليهم، خلافًا للوضع السائد في الضفة الغربية، حيث يظل الإقبال على العمل الجماعي مرهونًا بالعلاقات السياسة الفردية.

هنا، سننظر أولًا في طبيعة احتجاجات الأقصى وفاعليتها التي حصلت في تموز/ يوليو 2017. ثم نعرض طبيعة الاحتجاجات ضد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وأثرها. وتهدف المقارنة بين الاحتجاجين إلى تسليط الضوء على الطريقة التي يسمح التماسك الاجتماعي المحدود للمقدسيين فيها بمواجهة تحدّيات الأجل القصير.

في تموز/ يوليو 2017، تعرّض جنود إسرائيليين للطعن خارج أسوار المدينة القديمة على يد أحد الفلسطينيين. فاستخدمت الحكومة الإسرائيلية تلك الواقعة فرصةً لفرض مزيد من القيود على المقدسيين. وإدراكًا منهم أن هذا الفعل مثّل سابقة خطرة، دعا الفلسطينيون إلى تظاهرات احتجاجية تركّزت على المطالبة بإلغاء القيود الجديدة التي أعقبت حادثة الطعن. وجاءت ردة فعل السلطة الفلسطينية على تلك الإجراءات بطيئة، ولم تتخذ السلطة موقفًا محددًا إلا بعد أيام على هذا الوضع المتوتر. كما جاءت دعوات الأحزاب السياسية إلى التظاهر متأخرة

[37] Ibid., p. 6.

[38] Ibid., pp. 11–12, 24.

أيضًا ومقتصرة على الدعوات القائمة. عوضًا عن ذلك، قام الشبان بتعميم الدعوة إلى التظاهر عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وجرى تنفيذ حملة التواصل الاجتماعي من خلال التنظيم المحلي والوسائط المتوافرة، ولم تفرض من الخارج أو عن طريق الكيانات الحكومية[39]. وإذًا، تحوّلت الاحتجاجات إلى نشاطات لامركزية.

كان كثير من المتظاهرين ينتمي إما إلى المدينة القديمة نفسها، وإما إلى الأحياء الفقيرة المهمّشة، وكان معظمهم يواجه تهديد السياسات الإسرائيلية كالجدار الفاصل أو النشاط الاستيطاني العدواني. كما لم يعتمدوا على علاقاتهم الاجتماعية في نشر معلومات الاحتجاج فحسب، بل أيضًا للاتفاق على الأمور التكتيكية. وسبق لكثير من المتظاهرين الأصليين أن شارك في نشاطات احتجاجية ضد دخول المستوطنين حرم المسجد الأقصى[40]. وقام هؤلاء الناشطون بتوحيد صفوفهم والالتحاق بالمنظمات الدينية المنتشرة في المدينة القديمة، مثل هيئات الوقف الإسلامي، سعيًا لتنسيق الجهود وتوفير جهات وصل وتنسيق للاحتجاجات. ولجؤوا إلى الإستراتيجيات العضوية، مثل الاحتجاج في أثناء أداء الصلاة والمشاركة في صلوات الجماعة باعتبارها وجهًا من وجوه الاحتجاج. والأهم من ذلك أنهم حافظوا على المقاطعة الجماعية للصلاة داخل الحرم المقدسي حتى تُرفع القيود المفروضة. وأدّى ذلك إلى تعظيم مظاهر الصلاة في الشوارع والأزقّة خارج الحرم.

يشير عدد الذين جرحوا أو استشهدوا في أثناء تلك الاحتجاجات، بوضوح، إلى المشاركين الحقيقيين في النشاطات الاحتجاجية. فغالبيتهم من سكان الأحياء المجاورة للمدينة القديمة أو داخلها، التي كانت تعاني اقتحامات المستوطنين والتهميش الاقتصادي لسنوات طويلة. كما كانت الأحياء المحيطة بالأقصى الأكثر عرضة وتأثرًا بالقيود الإسرائيلية. لهذا كان من الواضح أن اندلاع المواجهات الاحتجاجية كانت ترجع إلى أن القيود المفروضة على الأقصى قدّمت هدفًا محددًا ومحققًا، وإلى أن لها علاقة مباشرة بحياتهم اليومية. وكانت الاحتجاجات مغايرة جدًا حيال إعلان الرئيس ترامب عزمه وضع حدٍ لأعوام من السياسة الأميركية المتعلقة بالوضع النهائي للقدس، إذ قررت الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إليها لتثبيت هذا

---

[39] Unver;

الشامي.

[40] "Al-Aqsa: Palestinians killed as Jerusalem protests rage," Al Jazeera.com, 21/7/2017, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/hTQ8jf

الاعتراف. إن عواقب هذا التحرك خطرة بلا شك، خصوصًا بالنسبة إلى مستقبل فلسطينيي القدس، علاوة على السابقة التي سيخلّفها على المسرح الدولي[41].

كانت احتجاجات بيت المقدس خافتة إذا ما قورنت بالاحتجاجات السابقة، خصوصًا تلك التي وقعت في صيف 2017[42]. كما كان واضحًا أن المشاركين فيها افتقروا إلى إستراتيجية متماسكة أو مطالب محددة، إذ أحس معظمهم بعدم جدوى تلك الاحتجاجات[43]، وبينما استندت احتجاجات الأقصى إلى قواعد شعبية وحافظت على زخمها لفترة تجاوزت أسبوعين، جاءت الاحتجاجات ضد قرار ترامب بدعوة من شخصيات قيادية في حركة فتح وناشطين تابعين لها، إضافة إلى فئة محدودة من السكان التي كانت تشتبك مع الجيش الإسرائيلي بصورة منتظمة[44]. نتيجة ذلك، لم تلبث احتجاجات القدس الشرقية أن خمدت في غضون أيام قليلة. وببساطة، أُصيب الفلسطينيون بالإرهاق من جرّاء هذا الوضع ولم يروا أي جدوى من مواصلة الاحتجاج، إضافة إلى أنه لم يكن لإعلان ترامب أثر مباشر في حياتهم، مثل القيود المفروضة على المدينة القديمة والنشاط الاستيطاني وسياسة الفصل العنصري.

---

[41] Nur Arafeh et al., “Trump, Jerusalem, and the Future of Palestine,” Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network, *Al-Shabaka Roundtable* (18 December 2017), accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/GbEPkx

[42] Isabel Kershner, “Jerusalem Largely Calm as Region Protests Trump Move,” *The New York Times*, 8/12/2017, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/hw2rBC

[43] مراسلة الجزيرة زينة الطحان، مقابلة شخصية، 2018/5/3. وقد كانت الطحان موجودة في القدس إبان التظاهرات في تموز/ يوليو، كما كانت هناك خلال التظاهرات المنددة بزيارة ترامب.

[44] Ibid.

وتشير الطحان إلى أن "حركة فتح شجعت الناس على التظاهر، لكن السبب في ذلك هو أن تطبيق خطة ترامب كان سيتسبب في نهاية مشروع السلطة الفلسطينية؛ فنجاح الخطة يعني عدم جدوى السلطة الفلسطينية وموت خيار حل الدولتين".

خاتمة

يُظهر التحليل السابق أن السلطة الفلسطينية أدّت على نحو غير مقصود إلى إضعاف اللُّحمة الاجتماعية في القدس. وإضافة إلى القمع الإسرائيلي بعد عام 1994، بدا أن المقدسيين فقدوا الكثير من قدرتهم على العمل الجماعي، ما أدى إلى تثبيط عزيمتهم على مواجهة الاحتلال على نحو مؤثر وفاعل. مع ذلك، طرأ تغير على الديناميات السياسية للقدس؛ فما عادت السلطة الفلسطينية معنيّة، وبدأ المقدسيون يستعيدون شيئًا من مقدرتهم التعبوية. وإذا ما أمعنا النظر في حركات الاحتجاج السائدة اليوم، سيتبيّن لنا أن مصطلح "اللاحركات" الذي أطلقه بيّات أخذ يظهر في القدس. ومع ازدياد القدرة على العمل الجماعي أصبح المقدسيون قادرين على تضييق المجموعات الفرعية للتحديات على نحو أكثر تأثيرًا. وعلى وجه الخصوص، بات فلسطينيو القدس اليوم أشد عزمًا على العمل الجماعي إزاء قضايا حياتهم اليومية.

لكن ترابطهم الاجتماعي ليس قويًا بما يكفي لمواجهة التحديات السياسية على المدى الطويل. وما زال القمع الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني يمثّلان عقبتين كبيرتين أمام اللُّحمة الوطنية والعمل الجماعي. لهذا فإن الحُجة المطروحة هنا لا تعني أن النشاطات الاحتجاجية في القدس أصبحت متماسكة ومركزية، أو أنها من القوة والتأثير لإدخال ما يتعدّى التغيير الهامشي أو الطفيف.

في الواقع، يعني الفراغ السياسي، الذي خلّفه إهمال السلطة الفلسطينية لقضية القدس والدولة الممزقة لما بقي من الأراضي الفلسطينية، أن على فلسطينيي القدس المضي قُدُمًا في النضال لمواجهة التهديدات الطويلة الأمد. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن هناك اختلافًا واضحًا بين احتجاجات الضفة الغربية واحتجاجات القدس، وأن التماسك الاجتماعي حاسم لتوضيح هذا التغيير.

المراجع

Arafeh, Nur et al. “Trump, Jerusalem, and the Future of Palestine.” Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network. *Al-Shabaka Roundtable* (18 December 2017), at: https://goo.gl/GbEPkx

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford: Stanford University Press, 2010.

El Kurd, Dana. “International Involvement and Authoritarian Consolidation; The Case of the Palestinian Authority.” Doctoral dissertation Unpublished. The University of Texas at Austin. Texas, 2017.

Freedman, Robert (ed.). *The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers*. Florida: University Press of Florida, 1991.

International Committee of the Red Cross. “Occupation and International Humanitarian Law: Questions and Answers.” 4/8/2004. at: https://goo.gl/ZtDnwP

International Crisis Group. “Who Governs the West Bank? Palestinian Administration under Israeli Occupation.” *Middle East Report*. no. 32 (28 September 2004). at: https://goo.gl/cCTxjf

_____. “Ruling Palestine II: The West Bank Model?” *Middle East Report*. no. 79 (17 July 2008). at: https://goo.gl/5VhhV5

_____. “Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem.” *Middle East Report*. no. 135 (20 December 2012). at: https://goo.gl/xFESAR

Jamal, Amal. *The Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967-2005*. Indiana: Indiana University Press, 2005.

Jamal, Amaney. *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

Lockman, Zachary & Joel Beinin (eds.). *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*. Boston, MA: South End Press, 1989.

Pearlman, Wendy. “Precluding Nonviolence, Propelling Violence: The Effect of Internal Fragmentation on Movement Protest.” *Studies in Comparative International Development*. vol. 47. no. 1 (March 2012).

Rubin, Barry and Judith Rubin. *Yasir Arafat: A Political Biography*. New York, NY: Oxford University Press, 2003.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W.W. Norton, 2000.